

٧٢٨

قرار رقم ( ) لسنة 2019

صادر بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٠

**بشأن إصدار ضوابط لتنظيم تعديل ترخيص شركات التأمين التكافلي للعمل بنظام التأمين التجاري في سوق التأمين المصري**

رئيس مجلس إدارة الهيئة

بعد الاطلاع على قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981. وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2009. وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 192 لسنة 2009 بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية. وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 70 لسنة 2016 بشأن اصدار دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين. وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 23 لسنة 2019 بشأن اصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي للعمل بها في سوق التأمين المصري.

**قـرـر**

مادة (1) : تسمى هذه الضوابط ( ضوابط لتنظيم تعديل ترخيص شركات التأمين المرخص لها بالعمل بنظام التأمين التكافلي للعمل بنظام التأمين التجاري في سوق التأمين المصري )

مادة (2) : تطبق على شركات التأمين التكافلي التي ترغب في تعديل الترخيص للعمل بنظام التأمين التجاري الضوابط المنصوص عليها في هذا القرار وذلك في ما لم يرد بشأنه نص صريح في أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين ولائحته التنفيذية أو أية قوانين أخرى.

مادة (3) : تقدم شركات التأمين التكافلي التي ترغب في الحصول على موافقة الهيئة المبدئية لتعديل الترخيص للعمل بنظام التأمين التجاري ما يلي:

1. طلب تعديل الترخيص للعمل بنظام التأمين التجاري وموافقة مجلس إدارة الشركة ولجنة الرقابة الشرعية ومعتمد من الجمعية العامة للشركة.
2. خطة الشركة للتعديل للعمل بنظام التأمين التجاري تتضمن أسباب ومبررات التعديل للعمل بنظام التأمين التجاري والفترة الانتقالية وطريقة معالجة الوثائق السارية بنظام التكافل في تاريخ التحويل وحقوق والتزامات حملة الوثائق المشتركين ورأس المال وحقوق المساهمين وخطة عمل الشركة المستقبلية وخطة التوسع في العمل وفروع التأمين.

تقرير بالفحص النافي للجهالة ( مالي وفني وقانوني وضريبي) لتحديد الحقوق والالتزامات في تاريخ التعديل لكل من حملة وثائق التأمين التكافلي (المشتركين) والمساهمين ( حملة الاسهم ) معتمدة من مراقب حسابات من مراقبي الحسابات المسجلين بالهيئة بخلاف مراقب حسابات الشركة وكذا معتمد من احد الخبراء الاكثواريين المسجل بالهيئة بخلاف الخبير الاكثواري للشركة.





4. ما يثبت أنها نشرت في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل إعلاناً يظهر اعترامها تحويل النشاط للعمل بنظام التأمين التجاري.

5. بالنسبة لوثائق التأمين السارية بنظام التكافل في تاريخ التعديل تقديم الاسس القانونية والفنية والمحاسبية والاكتوارية في التصرف في تلك الوثائق ومنها ما يلي:-

- ما يثبت أنها أبرأت نمتها تملأ ونهفياً من التزاماتها عن جميع الوثائق القائمة حتى تاريخ التعديل.
- أو أنها حولت وثنقتها لشركة تأمين تكافلي أخرى تزاوول نفس النشاط على الوجه المقرر في القانون رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.
- أو قررت الشركة استمرار الوثائق السارية بنظام التكافل في تاريخ التعديل حتى انتهاء سريان تلك الوثائق مع الاستمرار في فصل حساب تلك الوثائق في حسابات مستقلة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية للتكافل من إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات وفقاً لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم 70 لسنة 2016 وضوابط مجلس ادارة الهيئة رقم 23 لسنة 2019.
- تلتزم شركة التأمين التكافلي التي تطلب التعديل بإفقال رصيد القرض الحسن (إن وجد) بالكامل وكذا اية خسائر مرحلة في تاريخ التعديل في حقوق الملكية مع الالتزام بإحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال المحدد بالقانون ومدى كفاية رأس المال للمخاطر وفقاً للائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981.

6. تلتزم شركة التأمين التكافلي التي تطلب التعديل للعمل بنظام التأمين التجاري بأسس التوزيع والتصريف في رصيد الفائض التأميني الغير موزع او الذي لم يسلم الى حملة وثائق التأمين (المشتركين) في تاريخ التعديل وفقاً لما تقرره لجنة الرقابة الشرعية ويوافق عليه مجلس ادارة الشركة وتعتمده الجمعية العامة للشركة مع الالتزام بإحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وبعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً.

مادة (4) : تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة لدراسة طلبات الموافقة المبدئية لتعديل نظام عمل شركات التأمين التكافلي الى نظام التأمين التجاري تكون مهمتها دراسة خطة العمل المقدمة من الشركة للتعديل للعمل بنظام التأمين التجاري والاسس المحاسبية والفنية والاكتوارية والتقرير النافى للجهاالة والحقوق والالتزامات لحملة الوثائق وحملة الاسهم في تاريخ التعديل والاسس التي تقررها الشركة لتسوية وثائق التأمين السارية وفقاً لنظام التكافل في تاريخ التعديل، ومدى تناسب الفترة الانتقالية، وللجنة ان تطلب أية مستندات اخرى لاتجاز عملها وتعد تقرير بالرأي الفني والمالي عن طلب الشركة التعديل للعمل بنظام التأمين التجاري.

مادة (5) : يصدر قرار الهيئة بالموافقة المبدئية على تعديل نظام العمل الى نظام التأمين التجاري في ضوء نتائج الدراسة التي تعد من اللجنة المحددة بالمادة السابقة وموافقة مجلس ادارة الهيئة

مادة (6) : إجراءات تعديل الترخيص:

أولاً: تقدم شركات التأمين التكافلي التي حصلت على موافقة الهيئة المبدئية على تعديل نظام عملها الى

نظام التأمين التجارى وترغب في الحصول على موافقة الهيئة على تعديل الترخيص طلب على النموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض مرفقاً به دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وفروع التأمين المزمع القيام بمزاوتها وخطه عمل الشركة خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ التعديل للعمل بالنظام التجارى توضح تقديرات الأقساط والمصروفات وتكاليف الانتاج والأسس الفنية التى بنيت عليها.

ويتم عرض الدراسة على لجنة البت في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للأنشطة التأمين للعرض على مجلس إدارة الهيئة لاستصدار قرار بالموافقة المبدئية على تعديل الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء كافة البيانات والمستندات المطلوبة، وإخطار نوى الشأن بالقرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتماده.

ثانياً: بعد صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بالموافقة المبدئية على تعديل الترخيص تقوم الشركة بتقديم المستندات التالية:

1. بيان بأسماء المؤسسين وحصص كل منهم وجنسياتهم وخبراتهم السابقة.
2. البيانات الخاصة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة والقامين على الإدارة فيها.
3. نسخة من الهيكل التنظيمى المعدل للشركة.
4. نماذج الوثائق التى تصدرها الشركة بنظام التأمين التجارى عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاوتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار لتلك الوثائق.
5. ترتيبات إعادة التأمين بنظام التأمين التجارى وطبيعتهما ويجب أن تكون هذه الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالى للشركة، ويجب أن تتضمن المستندات التى تقدم فى هذا الشأن بيان توزيع حصص معيدى التأمين وملخصاً وافياً لها، ويشترط أن يكون معيد التأمين من بين المقيدين بالهيئة فى قائمة معيدى التأمين المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين فى مصر بالتعامل معهم.
6. نسخة من السجل التجارى والنظام الأساسى للشركة المعدل للعمل بالنظام التجارى.
7. أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة.

مادة (7): تعرض المستندات والبيانات التى تقدمها الشركة على اللجنة المشكلة بالهيئة للنظر فى طلبات تأسيس وترخيص شركات التأمين وأية مستندات أخرى تطلبها اللجنة لإتجاز عملها وتعد تقرير بالرأى الفنى والمالى عن طلب تعديل ترخيص الشركة للعمل بنظام التأمين التجارى.

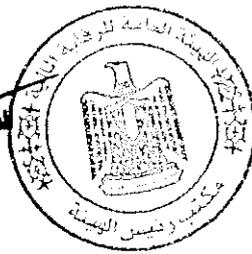
مادة (8): تعرض نتيجة دراسة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة على رئيس الهيئة لاتخاذ قرار تعديل الترخيص.

مادة (9): ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران



٤٦٠٧٦